مشروع
توصيـــات
دور الحوار الإجتماعى فى تعزيز الحماية الإجتماعية
الدورة ٤٢ لمؤتمر العمل العربى ٢٠١٥

١- دعم الدولة للتدابير التى تهتم بتنمية مهارات القوى العاملة وتطوير بيئة العمل تفعيلا للجهود التى يقوم بها أصحاب الأعمال والنقابات المهنية والحرفية.

٢- تكامل الجهود الثلاثية فى مجال الحوار الإجتماعى تأسيسا على توافق وتلازم مصالح إتحادات أصحاب الأعمال والعمال والهيئات الحكومية.

٣- تحفيز الخدمات الإجتماعية التعليمية والصحية وتفعيل النظم التأمينية الإجبارية لتوفير المعاشات وتعويضات التعطل للحد من البطالة وشدة الفقر مع تعظيم قدرات العاملين على التكسب والتأهيل لمجالات التشغيل المتطورة.

٤- نشر وتفعيل الخدمات التعليمية للمرأة سبيلا نحو تحسين الخصائص السكانية وترشيد معدلات الخصوبة للحد من البطالة ورفع قدرات الشباب على التكسب.

٥- تدعيم الحوار الإجتماعى للتوافق حول حل المشاكل والمنازعات حيث تتلاقى المصالح وتتحد الأهداف وتحل إتفاقيات العمل الجماعية أسلوبا متطورا مع المتغيرات الإقتصادية.

٦- إدراك أهمية التطوير المستمر لنظم التأمين الإجتماعى افقيا ورأسيا من خلال الحوار الإجتماعى والتوافق بين الحكومات والعاملين حول إمتداد وتحسين المعاشات والحقوق التأمينية لتوفير الحياة الكريمة لكافة قطاعات العاملين.

٧- توفير البيئة التشريعية لتفعيل ونشر أساليب التشاور والتعاون بين أطراف العمل سبيلا للحوار الإجتماعى فى كافة الأحوال وإستهدافا لإستدامة التنمية ودعم الإستقرار وتفعيلا للعدالة الإجتماعية.

٨- توفير البيئة التشريعية لتعظيم مجالات المفاوضات الجماعية وتأكيد مرونة إتفاقيات العمل الجماعية وتطويرها وفقا للمتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية من خلال التشاور المستمر لتوسيع نطاقها وتجديدها.

٩- تدعيم وتفعيل إتفاقيات العمل الجماعية وفقا لمبادئ حسن النية ومن خلال تأهيل وتدعيم ذوى الخبرة والكفاءة من الوسطاء والمحكمون للموازنة العادلة بين مصالح العاملين وأصحاب الأعمال ولتنظيم حق الإضراب السلمى وإحلال التوافق وتلاقى المصالح.